

التكشف في صفقات السلاح



من الملاحظ بالفعل أنّ الدولة تتحرك نحو عقود تسلّح واسعة في ظل انخفاض سعر النفط، فيجري الحديث مؤخراً عن صفقة "طائرات اف 35- الأمريكية، كما يجري الحديث عن صفقة طائرات "رافال" الفرنسية. ولم تُحدد بعد عدد الطائرات التي ستسمح واشنطن ببيعها للإمارات، فيما يجري الحديث عن 60 طائرة من باريس.

هذه العقود ومثيلاتها، تضاف إلى صفقات أسلحة بمليارات الدولارات كانت الدولة قد وقعت على عقودها بالفعل خلال معرض "ايدكس" المُقام في الدولة، ففي "ايدكس 2017 و2015 و2013" 5.3 مليار دولار، 5 مليار دولار، 3.9 مليار دولار (على التوالي) فالملاحظ أنّ الدولة توسع بأضعاف عملية تسليحها في معرض "ايدكس" إلى جانب الصفقات الأخرى مع الدول.

• للمزيد حول صفقات السلاح خارج "ايدكس" يمكن الاطلاع على [\(إيماسك\) يرصد صفقات السلاح الإماراتية خلال 2016م](#)

ووفقاً لتقرير (SIPRI) الذي صدر نهاية فبراير/شباط 2016، فقد ارتفعت واردات السلاح للدولة 35% خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2015 مقارنة بالفترة السابقة (2006-2010)، حيث بلغ إنفاق الإمارات على واردات السلاح حوالي 6.55 مليار دولار.

وبالمقارنة مع عجز الموازنة المتصاعد فإن أبوظبي وهي الإمارة الأغنى لجأت إلى الاقتراض من أجل سد العجز الموازنة خلال العامين الماضيين بقيمة (15 مليار دولار) ومع ذلك من المتوقع استمرار عجز الموازنة قُرب 2% بالرغم من دعوات الحكومة للتكشف وفرض الضرائب إلى جانب رفع الدعم عن المشتقات النفطية وفرض الدولة على المواطنين تسديد فواتير الكهرباء والمياه في إطار الكشف المُعلن.

ومنذ عام 2015م أصبحت الدولة في قلب مشاكل اقتصادية مع انهيار أسعار المشتقات النفطية ومع كل الحلول التي تبذل إلا أن العجز في الموازنة الاتحادية والحكومات المحلية مستمرة ما يثير أسباًباً مُلحة حول أسباب هذا العجز وتفاقم الدين العام على الإمارات، والتسبب في تهديد بانتكاسة الاقتصاد الإماراتي الذي يستمر في محاولة

تعافيه من انتكاسة 2008م.

ولا تعود الحالة الاقتصادية إلى انخفاض أسعار النفط، إذ يمكن تقليل الإنفاق في الأسلحة والحروب الخارجية والمشاريع الوهمية التي تكلف الدولة مليارات الدولارات. إلى جانب توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين وفق آلية محاسبة واضحة من قبل المجلس الوطني (البرلمان) كما في باقي دول العالم، حتى يكون المواطنون جزء من المراقبة كما هم جزء كبير من التقشف بالرغم من أن 90 بالمائة من المواطنين يغرقون في الديون.